رئيس مجلس مفوضي الهيئة ومديرها التنفيذي لـ «الأنباء»: «الشمول المالي» و«التحول الرقمي» أبرز أدوات الهيئة لإحداث تحولاتها الإستراتيجية المنشودة

أحمد الملحم: «أسواق المال» تتجه لرقمنة جميع خدماتها بإستراتيجيتها الجديدة

■ الحاجة ماسة وعاجلة لوضع خارطة طريق للتوصل إلى مشروع وطني للشمول المالي

■ «تعزيز الشمول» سيتيح لفئات المجتمع الوصول إلى الخدمات المتصلة بأنشطة الأوراق المالية

د. أحمد الملحم

طارق عرابي

طوفان دعوات الاستثمار المشبوهة، والوعود المزيفة بأرباح قياسية عبر مختلف وسائل التواصل والاتصال والإعلام والإعلان، والذي يحاصرنا على مدار الساعة، وبصورة متكررة لا تعرف المهادنة، إصرار منقطع النظير على الإيقاع بالضحية، إن لم تكن هذه المرة ففي المرة القادمة، وإن لم يكن بهذا الإعلان فبغيره. ومما لا شك فيه أن جلنا يمتلك بعض الدراية بتلك الأساليب المضللة، كما يتوخى الكثير منا حذر الوقوع في شركها، وبالمقابل فدائما ما يصادف بعضها شيئا من النجاح، وهذا كاف بمنظور مبتكريها من محترفي الاحتيال المالي. مؤسساتنا المالية عموما، لاسيما الجهاز المصرفي، وجهاتنا الرقابية المختلفة، وكذلك هيئة أسواق المال ما فتئت تبذل ما في وسعها للحد من تلك الظاهرة وضبط ممارساتها عبر جهود توعوية مستمرة وعبر مختلف الأدوات التوعوية المتاحة، هدفت عموما لتزويدنا بالمعرفة والدراية.. نجحت بنسبة كبيرة بلا شك، إلا أن مجرد وقوع ضحايا لتلك الدعوات ولو بأعداد محدودة يثير تساؤلات حول ما يجب القيام به إضافة الى الجهود الراهنة لضبط تلك الظاهرة، ما الخطوات المطلوبة لوأدها في مهدها وفق منظور هيئة أسواق المال؟

المسؤولية مشتركة

في إطار ذلك كله، أكد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ومديرها التنفيذي د.أحمد الملحم أن الهيئة وسائر الجهات الرقابية الأخرى تعول - في هذا الجانب - أولا وثانيا وأخيرا على الوعي، مشيرا إلى أن جهود تلك الجهات مهما بلغ شأنها لن تؤتي ثمارها ما لم تصادف تعاونا وتفاعلا مع المستهدفين بها، بدءا بالمستثمرين والمعنيين وصولا الى جميع شرائح المجتمع بمختلف مستوياتها.

ويضيف الملحم أن المعني بالخدمات المالية والمصرفية عموما، وبأنشطة الأوراق المالية بصورة محددة تعتبره الهيئة شريكا لها في إنجاح مختلف جهودها التوعوية.

وحول فرصة الوصول إلى درجة نجاح «صفري» لدعوات الاستثمار المزيفة، أشار الملحم إلى صعوبة التوصل الى ذلك، لا لاعتبارات تتعلق بقصور ما في الجهود التوعوية المبذولة، أو اجتهاد مرتكبي الاحتيال المالي في ابتكار الجديد من الأساليب والأدوات الاحتيالية المضللة يوميا، بل في اعتقاده فإن جانبا لا يستهان به من نجاح بعض تلك الدعوات، إنما يرتبط بصورة وثيقة بدغدغة تلك الدعوات للمشاعر الإنسانية الموجودة داخلنا والتي تنحو كثيرا نحو الثراء والغنى وتحقيق المزيد من النجاح المالي، فهذه المشاعر تحديدا هي التي تدفع بعضنا الى تخطي حاجز الوعي الاستثماري، خاصة فيما لو كان دون المستوى المطلوب.

ويؤكد د. الملحم أن التعويل على وعي متلقي تلك الدعوات عموما لا يهدف «إخلاء مسؤولية» الهيئة، مشيرا إلى أنها لن تألو جهدا في وضع المزيد من الضوابط التشريعية والرقابية والتنظيمية، واستخدام المبتكر من أدوات الرصد لتعقب مروجي تلك الدعوات وكشفهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، إلا أن تعاون الجميع معنا في هذا الجانب يشكل شرطا رئيسا لنجاحنا، فـ«يد واحدة لا تصفق كما يقال».

الشمول المالي هو الحل

في المقابل، لفت الملحم إلى أن تغيرا جذريا مطلوبا إحداثه في مستوى الثقافة المتصلة بالخدمات والمنتجات المصرفية والمالية وتلك المتعلقة بأنشطة الأوراق المالية (استثماريا وقانونيا) على الصعيد المجتمعي، خاصة أن الوعي المجتمعي يمثل حائط الصد الرئيسي لمواجهة دعوات الاستثمار المضللة، وحماية الجميع على وجه العموم.

ويضيف أن التقدم التقني والتحول الرقمي المتسارعين، والاتساع المتزايد لنطاق الخدمات والمنتجات المالية المتاحة هي - سلاح ذو حدين - إذ إنها من ناحية أولى تيسر سبل الوصول للخدمات والمنتجات المالية للجميع، لكنها في المقابل تشكل مقوما إضافيا لابتكار المزيد من أساليب الاحتيال المالي.

ويمضي الملحم قائلا إن الهيئة وإن بدأت جهودها على صعيد الشمول المالي خلال إستراتيجيتها الراهنة التي من المنتظر إسدال الستار عليها خلال أيام، في قطاعات مجتمعية محددة، وتحديدا لدى النشء في المراحل التعليمية المتوسطة والثانوية والجامعية، إضافة إلى منتسبي منظومة أسواق المال من خلال برنامج الهيئة للاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، فإنه من المنتظر للإستراتيجية القادمة أن تحدث «تحولا جذريا» مطلوبا على صعيد الشمول المالي.

مشروع وطني للشمول المالي

يقول د. الملحم إن بعدا استراتيجيا آخر تستهدفه الهيئة مستقبلا يركز على جانبين رئيسيين: رفع الوعي المالي والاستثماري والقانوني، وتعزيز مفاهيم الشمول المالي، وانها لتحقيق ذلك ستعمل عبر العمل في مسارين متلازمين: استكمال إجراءات تأسيس أكاديمية أسواق المال بهدف تنمية رأس المال البشري التخصصي المهني المتصل بأنشطة الأوراق المالية أولا، وإحالة مشروع الهيئة لتعزيز الثقافة المالية مشروعا وطنيا للشمول المالي يهدف لتمكين كل شرائح المجتمع وفئاته العمرية والثقافية والاجتماعية من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية المتنوعة والمبتكرة بالتكلفة والتوقيت والشروط المناسبة عبر القنوات الرسمية وفق آليات تضمن حقوقهم، كما تضمن إدراك تلك الحقوق والواجبات المترتبة على استخدام تلك المنتجات والخدمات. أما بالنسبة لمرتكزات هذا المشروع - يضيف د.الملحم - فتتنوع بين استكمال البرامج التوعوية الراهنة، وتوفير الأطر التشريعية والتنظيمية للشمول المالي، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالشمول المالي، وإدراج برامج تعليمية مالية متكاملة (توعوية استثمارية عامة) ضمن النظم التعليمية التربوية والجامعية، إضافة إلى البرامج النوعية الخاصة بالمنتجات والخدمات المالية، وانتهاء باعتماد مقررات دراسية تعنى بقضايا الشمول المالي والتثقيف القانوني ذي الصلة بأنشطة الأوراق المالية في مختلف المراحل التعليمية.

مرتكزات أخرى

يكرر الملحم تأكيده على أن «الوعي المالي» رغم أهميته، لا يمثل إلا واحدا من ثلاث مسارات للشمول المالي، فيما من المنتظر أن تواصل الهيئة جهودها في إطار المسارين الآخرين ضمن إستراتيجيتها القادمة، هما التقنيات المالية والخدمات والمنتجات المالية المبتكرة. فإضافة إلى تطبيق بعض الأدوات المالية، كالتداول بالهامش، والبيع على المكشوف، والصفقات المتفق عليها، إضافة إلى أدوات الدخل الثابت، وصناديق الدخل المتداولة، وصناديق المؤشرات المتداولة، واتفاقيات إعادة الشراء، وغيرها، فقد قامت الهيئة أيضا بوضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لأدوات الدين بما فيها أدوات الدين الاجتماعية والمستدامة صديقة البيئة (سندات وصكوك خضراء)، إضافة إلى خدمات ومنتجات مالية أخرى، وصولا لخدمات مستشار الاستثمار الآلي والتمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية. أما على صعيد التقنيات المالية فيشير الملحم إلى انتهاء الهيئة مؤخرا من وضع الإطار التنظيمي لمشروعها الخاص بالتقنيات المالية ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية (Fintech)، إضافة لمشروعها للتحول الرقمي الذي سيفضي إلى رقمنة كل خدماتها خلال سنوات إستراتيجيتها القادمة.

ويكمل بأن الشمول المالي رغم اتصاله بخدمات القطاع المصرفي والمالي والاستثماري بالدرجة الأولى، فإنه ونظرا لاستهدافه إشراك كافة فئات المجتمع وشرائحه في النظام المالي للدولة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع بلا استثناء إلى الخدمات والمنتجات المالية بالشروط الميسرة، ومع الأخذ بعين الاعتبار دور الشمول المالي في تحقيق معدلات التنمية المستدامة المطلوبة، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أكدته ظروف عدم الاستقرار التي سادت بلدانا عدة في العالم خلال السنوات الأخيرة بفعل جائحة كوفيد أولا، وتداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية تاليا، كل ذلك يحتم - وفق رأي د.الملحم - تضافر كافة الجهود الوطنية لتبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي تنسجم مع رؤى الخطط التنموية للدولة يتولى مهام تنفيذها شركاء استراتيجيون يمثلون الجهات الرقابية المالية ومختلف الجهات الوطنية ذات الصلة.

وأشار الملحم إلى أن الهيئة بدأت مؤخرا جهود التنسيق مع بعض الجهات الوطنية لبحث إمكانيات التعاون المشترك لما يمكن فعله في هذا الإطار، منوها في هذا الإطار إلى إطلاق الهيئة استطلاعا للرأي بشأن الشمول المالي يتيح إمكانية مشاركة أكبر الشرائح المجتمعية الممكنة، ويهدف إلى الوقوف على واقع الشمول المالي في الكويت، سواء على صعيد الخدمات المالية والمصرفية المقدمة أو المستهدفة، أو مستويات الوعي والإلمام بها، وبالممارسات المخالفة على صعيدها، مؤكدا في الوقت ذاته أن تحليل الواقع هو الخطوة الأولى لوضع ركائز الشمول المالي المطلوب.

التحول الرقمي عامل حاسم في إنجاح توجهات الشمول المالي

خارطة طريق

يرى د.أحمد الملحم أن «الشمول المالي» أصبح بالنسبة لاقتصادات اليوم مطلبا عاجلا لا خيارا، داعيا إلى ضرورة المسارعة للعمل على بلورة تصور متكامل للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، تمثل خارطة طريق تنقلنا إلى حالة الشمول المالي المجتمعي الشامل المطلوب استنادا إلى ركائز عدة قد يكون من بينها:

- توفير الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم.
- البنية التحتية المواتية لتقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية مبتكرة.
- الإطار الرقابي الفعال.
- برامج التحول الرقمي.
- التثقيف والتوعية الماليان، وهذا المرتكز على وجه التحديد يمثل عاملا بالغ الأهمية لمواجهة الممارسات المخالفة التي تندرج في إطار «الاحتيال المالي»، والتي اتسع نطاق انتشارها مؤخرا، كما هو الحال في دعوات الاستثمار المزيفة، وأوهام الأرباح المذهلة التي تعدنا بها.

قال د.أحمد الملحم إنه ومع الأخذ بعين الاعتبار التوجه الحكومي منذ سنوات عدة لرقمنة كافة الخدمات الحكومية، فإن التحول الرقمي يمثل عاملا حاسما في إنجاح توجهات الشمول المالي.

واضاف أن الهيئة بدأت مسار التحول الرقمي منذ سنوات عدة، مع إطلاق الكثير من خدماتها إلكترونيا، وتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL، وإتاحة إمكانية عقد الجمعيات العامة للشركات المدرجة إلكترونيا، قبل أن تطلق في أكتوبر 2021 إستراتيجية شاملة للتحول الرقمي، تستهدف تهيئة البيئة للتحول الرقمي، وميكنة كافة عملياتها، ورقمنة أصولها الورقية، وإدارة وتحليل البيانات المؤسسية.

وأشار إلى أن النموذج المؤسسي الناجم عن عملية التحول الرقمي سيسهم في رفع جودة الأعمال وضمان استمراريتها، وزيادة الإنتاجية، وترشيد التكاليف التشغيلية، وإيجاد بيئة عمل مرنة ترتكز على ممارسات مبتكرة.

وأشار الملحم إلى أنه ودعما لمبادرات الهيئة المتصلة بالابتكارات المالية وتبني الحلول المساعدة لخلق بيئة أعمال تتمتع بالكفاءة المطلوبة، فقد انضمت إلى عضوية الشبكة الدولية للابتكار المالي (GFIN).

وأكد أن الشمول المالي والتحول الرقمي إضافة إلى التمكين المؤسسي، تشكل في مجملها أدوات التحول النوعي المستهدف في واقع أنشطة الأوراق المالية المحلية من خلال إستراتيجيتها المقبلة.

بالعام المالي 2023/2022.. و98,08 دولاراً متوسط سعر البرميل بزيادة 22٪ عن سعر تعادل الميزانية المقدر بـ 80,4 دولاراً

17,68 دولاراً فائضاً عن كل برميل نفط باعته الكويت

علي إبراهيم

ودّعت الكويت أمس، عهد العجوزات المالية رسميا، إذ من المتوقع أن يسجل العام المالي 2023/2022 أول فائض بعد 8 سنوات عجاف من العجوزات المستمرة، وأظهرت إحصائية أعدتها «الأنباء» استنادا إلى أسعار بيع النفط الكويتي المعلنة على مدار العام المالي 2023/2022، أن متوسط سعر برميل النفط بلغ 98,08 دولارا، وهو ما يزيد على سعر التعادل المقدر عند 80,4 دولارا للبرميل، بينما تجاوزت الإيرادات النفطية المحققة نظيرتها المقدرة بنحو 8,4 مليارات دينار لتصل إلى 29,7 مليار دينار مقارنة بـ 21,3 مليارا في مشروع الموازنة.

وتفصيليا، أظهرت أسعار تداول النفط الكويتي منذ أول أبريل 2022 حتى نهاية مارس 2023 أن متوسط سعر برميل النفط الكويتي عن العام المالي المنصرم 2023/2022 بلغ نحو 98,08 دولارا بزيادة نسبتها 22٪ عن سعر التعادل المقدر في الموازنة العامة للدولة عن العام بنحو 80,4 دولارا للبرميل، ما يعني أن الكويت حققت فائضا يقدر بما قيمته 17,68 دولارا (ما يعادل نحو 5,37 دنانير) عن كل برميل نفط تم بيعه خلال العام المالي الماضي.

وكشفت الإحصائية أن أدنى سعر يومي سجله برميل النفط الكويتي خلال العام المالي المنصرم حين وصل إلى مستوى 71,72 دولارا للبرميل في تاريخ 20 مارس 2023، بينما سجل شهر مارس ذاته أدنى متوسط لسعر برميل النفط خلال العام كاملا عند 80,04 دولارا للبرميل.

وبينت الإحصائية أن أعلى سعر برميل سجله برميل النفط الكويتي عن العام المالي 2023/2022 كان عند 124,36 دولارا للبرميل في تداولات يوم 31 مايو 2022، فيما سجل شهر مايو ذاته أعلى متوسط شهري لسعر بيع برميل النفط عند مستوى 117,45 دولارا للبرميل.

وقياسا إلى الموازنة التقديرية عن العام كاملا، فقد استطاعت الكويت أن تحقق ما قيمته 29,7 مليار دينار (97,7 مليار دولار عند سعر صرف 304 فلوس للدولار وحجم إنتاج 2,73 مليون برميل يوميا) إيرادات نفطية خلال العام المالي المنصرم قياسا إلى 21,3 مليار دينار إيرادات نفطية مقدرة عن العام المالي بزيادة قيمتها تناهز الـ 8,4 مليارات دينار، مدفوعة بالتحسن في أسعار النفط خلال غالبية أيام تداول النفط في العام الماضي.

وتظل أرقام الإيرادات النفطية مرشحة للزيادة مجددا إذ إن أرقام حجم الإنتاج الفعلي للكويت وفقا لاتفاقات تحالف «أوبيك +»، تشير إلى أن حجم الإيرادات النفطية للكويت كان أعلى على الأقل لمدة 3 أشهر من العام المالي الحالي بما يقارب 100 ألف برميل يوميا، حيث بلغ مستويات 2,833 مليون برميل يوميا مقارنة بنحو 2,73 مليون مقدرة في الموازنة، وهو ما يشكل إيرادات نفطية إضافية تدعم فائض الموازنة في الدولة.

وقياسا إلى المصروفات، فإن حجم الإيرادات النفطية التي حققتها الكويت على مدار الـ 12 شهرا الماضية يغطي نفقات الدولة ويفيض، إذ إن قيمة المصروفات المقدرة تبلغ 23,5 مليار دينار، وهو ما فاضت عنه الإيرادات النفطية بما قيمته 6,2 مليارات دينار بزيادة تقدر نسبتها بنحو 26,4٪. وبافتراض، تمكنت الدولة من تحقيق كل إيراداتها غير النفطية والمتوقعة عند 2,1 مليار دينار، فإن قيمة الإيرادات الإجمالية للدولة ستبلغ نحو 31,8 مليار دينار بزيادة نسبتها 36٪ بما قيمته 8,4 مليارات دينار تشكل الفائض الإجمالي التقديري للموازنة قياسا إلى نحو 23,4 مليار دينار إجمالي الإيرادات المقدرة عن العام كاملا. وبحسبة نهائية، مع خصم تكاليف الإنتاج المقدرة في مشروع الموازنة عند 3,239 مليارات دينار من إجمالي الفائض المقدر وفق الإحصائية عند 8,4 مليارات دينار، فإن الميزانية العامة للدولة من المقدر لها أن تحقق فائضا صافيا يقدر بـ 5,2 مليارات دينار في حال لم تحمل الموازنة بأي مصروفات طارئة.

متوسطات أسعار النفط شهرياً بالعام المالي الماضي

- 107,39 دولارات للبرميل أبريل
- 117,45 دولارا مايو
- 117,14 دولارا يونيو
- 110,93 دولارات يوليو
- 104,11 دولارات أغسطس
- 98,88 دولارا سبتمبر
- 94,81 دولارا أكتوبر
- 90,14 دولارا نوفمبر
- 80,64 دولارا ديسمبر
- 82,24 دولارا يناير
- 94,18 دولارا فبراير
- 80,04 دولارا مارس

«مؤسسة البترول» تحدد آلية صرف البدل النقدي لرصيد الإجازات

أحمد مغربي

أصدر العضو المنتدب للموارد البشرية في مؤسسة البترول الكويتية هشام أحمد الرفاعي تعميما يحدد من خلاله صرف البدل النقدي عن رصيد الاجازات السنوية المتراكم اثناء الخدمة بالقطاع النفطي.

وجاء في التعميم، الذي حصلت عليه «الأنباء»، انه إلحاقا للتعميم رقم (10) الصادر بتاريخ 2022/6/19 بشأن اعتماد نظام صرف البدل النقدي عن رصيد الاجازات السنوية المتراكم (أثناء الخدمة)، والى ما جاء في البند (4) منه (مرفق1) بالنسبة لمن لم تتحقق بشأنهم الشروط والضوابط في 2022/7/1.

1 ـ يكون صرف البدل النقدي عن الرصيد المتراكم للاجازات السنوية (أثناء الخدمة) لمن استوفى الشروط والضوابط التالية بعد 1 يوليو 2022 حتى 30 يونيو 2023.

أ ـ ان تكون مدة الخدمة متصلة في القطاع النفطي لا تقل عن خمس سنوات.

ب ـ ان يكون تقييم الأداء (الفعلي) بمستوى جيد (منخفض) وأعلى من 2022/4/1 وفي حال عدم تحقق ذلك يؤخذ بتقييم 2023/4/1.

ج ـ مضي سنتين من الخدمة في المؤسسة بالنسبة للموظفين المنقولين من الشركات التابعة.

د ـ ألا يكون لديه جزاء تأديبي ساري المفعول والأثر حتى تاريخ الصرف.

هـ ـ ألا يقل الرصيد بعد صرف البدل النقدي عن رصيد اجازة سنوية لسنة واحدة حسب درجة الموظف حتى نهاية السنة الميلادية 2022.

2 ـ التقدم بطلب الصرف اعتبارا من تاريخ 1 ابريل 2023 حتى تاريخ 30 يونيو 2023 كحد أقصى وذلك بتعبئة النموذج المرفق وارسال الاصل بعد التوقيع الى دائرة التوظيف والتعويضات (مرفق 2).

3 ـ يتم احتساب الرصيد المتراكم للاجازات السنوية كما في 1 يوليو أو 31 ديسمبر 2022 أيهما أقل ولا يعتد بترصيد الاجازات السنوية لعام 2023.

4 ـ للموظف الحق بالتمتع بإجازته السنوية عن رصيده المتبقي بعد صرف البدل النقدي واثناء الخدمة.

15,8 مليون دينار للتحكم وتحصيل بيانات الآبار الجوراسية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» أن شركة نفط الكويت قررت ترسية مناقصة تحسينات الأمن والسلامة ونظام التحكم والإشراف وتحصيل البيانات للآبار الجوراسية في شمال الكويت بقيمة 15,8 مليون دينار، وذلك على شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن التي حازت ثاني أقل الأسعار والمطابق للشروط والمواصفات.

وقالت إن الجهاز المركزي للمناقصات العامة قرر تأجيل البت في القرار لاجتماع قادم حيث تمت إحالة الموضوع للقطاع الفني للمزيد من الدراسة.

على صعيد متصل، قررت شركة نفط الكويت ترسية مناقصة إنشاء محطة كهرباء فرعية للاستهلاك الرئيسي في الروضتين في مركزي تجميع 15 و25 بقيمة 11,5 مليون دينار، وقرر مجلس إدارة جهاز المناقصات الإذن لشركة نفط الكويت بعمل موازنة تثمينية وفقا للمادة 60 من قانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016 مع أقل العطاءات سعرا وموافاة الجهاز بالتوصية.